

جيبوتي: هل غاب أم غيب المعارض

محمد أحمد ايدو " جبهة "



اعلن في الفاتح من أغسطس الجاري في جيبوتي العاصمة " وفاة " المعارض الجيبوتي محمد أحمد ايدو المعروف بـ " جبهة " ، وهو عضو في " جبهة لإستعادة الوحدة والديموقراطية - الفرود ". لقد اعتقلته السلطات الجيبوتية في 3 مايو 2010، وظل رهن الاعتقال لمدة 7 سنوات قبل ان تحكم عليه في 18 يونيو 2017 بالسجن لمدة 15 سنة. وفور اعلان " الوفاة " اصدر رئيس " الفرود " محمد كدامي في أول اغسطس الحالي في بواتيه بفرنسا بيانا جاء فيه:

1 - " لقد مات محمد أحمد جبهة لسببين وهما التسمم التي تعرض له في السجن ورفض السلطات لتقديم العلاج له."

2 - " تعتبر " الفرود " اغتيال محمد أحمد جبهة جريمة حرب."

3 - " رفض النظام الجيبوتي كل طلبات تدخل اللجنة الدولية للصليب الاحمر للنظر في حالة محمد أحمد جبهة."

4 - " تعتبر " الفرود " الرئيس الجيبوتي اسماعيل جيليه المسؤول الاول عن جريمة حرب هذه لكونه يسيطر على كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وهو رئيس الجيش ومسؤول الامن."

ومن طرفها اصدرت " هيئة حقوق الانسان في جيبوتي " بيانا في الثالث من أغسطس الجاري في مونترية - سو بوا بضاحية باريس ورد فيه :

1 - " هل اغتيل " جبهة " ام مات من جراء التعذيب ؟ "

2 - " السلطات الجيبوتية لا زالت ترفض تسليم جثمان الفقيد لأسرته. "

3 - " تطلب الهيئة الجيبوتية لحقوق الانسان في جيبوتي " :

3 - 1 " اجراء تشريح طبي للجنة . "

3 - 2 " إجراء تحقيق مستقل لمعرفة سبب الوفاة "

3 - 3 " تحتفظ " الهيئة " بحق رفع دعوى ضد :الرئيس الجيبوتي اسماعيل

عمر جيليه ورئيس وزرائه عبد القادر كامل، ورئيس هيئة اركانه الجنرال زكريا، ومدير قسم التوثيق والامن حسن سعيد، ورئيس الشرطة العقيد عبدالله عدي، ووزير الداخلية حسن عمر. " بتهمة ارتكاب جريمة حرب. "

ولقد حاول المحامي الفرنسي بيرنجيه تورنيه من طرفه الدفاع عن " جبهة " وتوفير العلاج له لمعاناته من سرطان الكبد وانقاذ حياته دون جدوى، فطرق عدة ابواب منها المفوضية العليا لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة والرئاسة الفرنسية. ففي خطاب موجه الى الرئيس عمانويل ماكرون في 19 يونيو 2017 قال فيه:

1 - " لقد حكم على عضو " الفرود " محمد احمد ايدو الملقب بـ " جبهة " 15

سنة بالسجن عبر مسرحية محاكمة معتمدة على ملف خاو من أية تهمة. "

2 - " النظام القضائي الجيبوتي يوجد بيد الرئيس الجيبوتي الذي يحركه كيفما شاء كالدمية. "

3 - " السلطة الديكتاتورية الجيبوتية اتخذت كل الاجراءات للحيلولة دون دفاعي عن موكلي. "

4 - " قال رئيس وزراء جيبوتي في 20 اكتوبر المنصرم في الجمعية الوطنية الجيبوتية " ما دمت في ادره شؤون البلد، لن أسمح لـ " جبهة " بالخروج من

السجن " ثم اضاف " على كل حال سواء قتلنا أو لم نقتل المدعو " جبهة " من سيدرف في هذا البلد الدموع عليه."

وفي ختام خطابه كتب المحامي الفرنسي " اذا لم تتدخل فرنسا دبلوماسيا فإنها ستكون محاسبة أو متواطئة في الجريمة المؤسسية التي تدور في جيبوتي."

ومن غرائب النظام الجيبوتي انه حاول عبثا نفي الجنسية الجيبوتية عن محمد احمد ايدو، ففي مقابلة اجرتها الاسبوعية الفرنسية " جون أفريك " مع الرئيس اسماعيل عمر جيليه في 4 ابريل 2017 نفى الجنسية الجيبوتية عنه بقوله " جبهة " هو "عنصر استخباراتي ارتري وليس جيبوتيا ". كما نفى في نفس المقابلة الجنسية عن معارضية عبد الرحمن بوري بقوله " اذا كان جيبوتي الجنسية فليقدم لنا أولا شهادة ميلاده." ولا نحتاج للذهاب بعيدا أو للعودة الى سيغmond فرويد لمعرفة سبب عقدة الرئيس الجيبوتي المتعلقة بالجنسية والهوية، لأن العالم كله يعرف بأنه من مواليد مدينة دير داوا الاثيوبية وليس من مواليد جيبوتي، وهو المطالب قبل سواه بتقديم شهادة الميلاد الجيبوتية من قبل الشعب الجيبوتي.

ولكن القضية المطروحة وبإلحاح ليست قضية الجنسية، بقدر ما هي قضية مواطن جيبوتي حرم من محاكمة عادلة، وحرم من العلاج، ومنع من حق الدفاع، ومات أو اغتيل في السجن. وقال محاميه الفرنسي في حوار مع " اذاعة فرنسا الدولية " في الثاني من اغسطس الحالي " لا أستطيع تحديد سبب الوفاة ما اذا كانت نتيجة المرض، ولكني لا استبعد تصفيته من قبل الاجهزة الجيبوتية المتخصصة"

والجواب على السؤال ما اذا كان الموت " الطبيعي " في سجن جيبوتي المركزي " غابود " السيء الصيت هو الذي غيب المعارض الجيبوتي محمد أحمد ايدو " جبهة " أم ان الاجهزة الامنية الجيبوتية هي التي تولت عملية تصفيته سياسيا، سيظل معلقا حتى إشعار آخر.